

المعونة

على مذهب علم المدينة الإمام مالك بن أنس
القاضي عبد الوهاب المالكي البغدادي (ت 422 هـ)

تحقيق ودراسة
د/ عبد الحق حميش

الجزء الثاني

وزارة الشؤون الدينية والاوقاف
تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011

فهرس نفصلي للموضوعات

الجزء الثاني

كتاب الصيد

05	 الآلة التي يصاد بها	1
06	 ما مات بقتل السهم	2
06	 ما قتل بالمعراض	3
07	 ما قتله الحباله	4
07	 في منع أكل ما قتله السهم المسموم	5
07	 ما صيد بالجوارح	6
08	 في اشتراط كون الجوارح معلمة	7
08	 عدم اشتراط ترك الأكل	8
09	 فيما إذا أثر الجارح في الصيد	9
09	 إذا أدرك الصيد والجوارح تنهشه	10
10	 في عقر الصيد غائباً	11
11	 إذا بات الجارح عنه	12
12	 إذا سقط الصيد في الماء أو وقع من أعلى جبل وقد جرحه السهم أو الكلب	13
13	 ما استرسل عليه كلب بغير إرسال	14
14	 التسمية عند الإرسال	15
14	 إذا صاد صيدا ثم أفلت فصاده غيره	16

كتاب الذبائح

15	 من شرط الذبح أن يكون في قطع واحد	1
15	 في ترك الذبيحة حتى تبرد	2
16	 في كون الذكاة لا تخرج عن الحلق واللبة	3
17	 ذكاة الجنين بذكاة أمه	4
18	 إذا لم يشعر الجنين أو نزل حيا	5

18		6	في تحريم الميتة
20		7	إذا وقع البعير أو البقرة أو الشاة في بئر ولم يقدر على تذكيته..
20		8	إذا توحش المتأنس
21		9	لا يؤكل المقدور عليه المتأنس طبعاً أو بعد توحش إلا بذكاة....
21		10	فيمن ضرب عنق بعير
21		11	توجيه الذبيحة إلى القبلة
21		12	التسمية على الذبيحة
22		13	في إراحة الذبيحة

باب: الأطعمة

23		1	حكم ما له شبه في البر
24		2	في أكل الطير
24		3	في أكل سباع الوحش
24		4	أكل الحمر الأهلية والبغال
25		5	في حكم أكل الخيل
25		6	في حكم أكل الجراد
26		7	في الإنتفاع بجلد الميتة
26		8	فيما يستعمل فيه جلد الميتة
27		9	عدم طهارة جلد الخنزير
27		10	في الانتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ
27		11	في عظم الميتة وقرنها
28		12	طهارة شعر الميتة وصوفها
28		13	في شعر الخنزير
28		14	في أكل ذبيحة أهل الكتاب
29		15	طعام وذبائح المجوس
29		16	في شحوم اليهود
30		17	ما ماتت فيه الفأرة من الطعام والشراب
30		18	فيمن يضطر إلى أكل الميتة

باب: الأشربة

33		1	الحد على شارب المُسكر
34		2	في منع تملك المسلم خمرأ
34		3	الخمر إذا تخللت

4	في مؤاجرة الرجل نفسه أو داره أو غلامه في شيء من عمل
35	الخمير.....
35	5 في فسخ عقود إجارة عمل الخمر إذا أدركت قبل الفوات.....
36	6 كراهية شرب الخليطين.....
36	7 جواز شرب العصير.....
36	8 جواز الإنتباز في كل الأوعية.....
37	9 جواز شرب السوبية.....

كتاب النكاح وأبوابه والطلاق وما يتعلق به

38	1 في حكم النكاح.....
39	2 في تزويج الأب ابنته البكر الصغيرة.....
39	3 في تزويج الأب ابنته البكر الكبيرة.....
40	4 في استئذان البكر الكبيرة.....
40	5 في إجبار البكر المعنسة.....
40	6 في إجبار الثيب الكبيرة.....
41	7 في إجبار الثيب الصغيرة.....
41	8 في وقت انقطاع إجبار الأب الثيب الصغيرة.....
41	9 في الثيوبة التي ترفع الإجبار.....
42	10 إذا عادت البكر إلى الأب قبل أن تمس.....
43	11 العقد على الصغيرة لا يكون إلا من أبيها.....
43	12 فيمن يجبر البكر من الأولياء.....
44	13 إذا غاب الأب عن البكر.....
45	14 السلطان يزوج من غاب عنها أبوها.....
45	15 انقطاع خبر الأب الغائب.....
45	16 في إذن المزوجة.....

باب: اشتراط الولي في عقد النكاح

48	1 تزويج المرأة نفسها.....
49	2 أقسام الولاية.....
50	3 الولاية بالنسب.....
50	4 دليل ملك ولاية التزويج بالبنوة.....
51	5 في أولوية الابن من الأب في ولاية النكاح.....
51	6 دليل ولاية الأب وتقديم الأخوة على الجد.....

52	عند التشاجر يكون الأول مقدما	7
52	في ولاية الوصي	8
52	الوصي يزوج البكر البالغ	9
53	في العقد على الصغير	10
53	في إجبار البالغ المولي عليه	11
54	صداق زواج الابن الصغير	12

باب : خلع الأب على ولده الصغير

56	إنكاح الأب البكر بأقل من صداق مثلها	1
57	في تزوج الولي وليته من نفسه	2
	3 لا فرق أن تكون الولاية بنسب أو وصية أو ولاية حكم	
58	المرأة تأذن لأوليائها تزويجها من عينته أو ممن شأوا	4
59	في ولاية الفاسق	5
60	في منع كون المسلم ولياً للنصرانية	6
60	في كون الرق ينافي ولاية النكاح	7
60	العبد لا يتزوج إلا بإذن سيده	8
60	في إجبار السيد العبد والأمة على الزواج	9
61	في عدم إجبار السيد على إنكاح عبده	10
61	في إذن السيد بزواج العبد والأمة	11
61	حكم العبد يتزوج بغير إذن سيده	12
63	في تزويج الأمة بغير إذن سيدها	13
63	في عدد ما ينكحه العبد	14

باب : الإشهاد على عقد النكاح

64	في أن الشهادة شرط في الكمال	1
64	في إعلان النكاح	2
65	التواصي بكتمان النكاح	3
65	إذا دعت المرأة إلى أن تزوج من كفؤ	4
65	امتناع الولي في تزويج المرأة من كفؤ	5
66	الكفاءة	6
66	إذا رضيت بغير كفؤ وأباه الأولياء	7
67	إذا رضيت بغير كفؤ والأولياء كذلك	8

67	إذا رضيت الزواج بعبد	9
67	التوكيل في عقد النكاح	10
68	إذن المرأة وليها بعقد زواجها	11

باب: الصداق

69	لا حد لأكثر الصداق	1
69	أقل الصداق	2
70	إذا كان الصداق منفعة	3
70	فيما لا يجوز أن لا يكون مهراً	4
71	في تأويل قول مالك إنه يفسخ قبل الدخول	5
71	فيمن تزوج امرأة على درهمين	6
72	استحباب دفع شيء من الصداق قبل الدخول	7
72	فسخ النكاح قبل الدخول	8
	إذا اشترت بالصداق شيئاً من مصلحتها ثم طلقت قبل	9
73	الدخول	
75	في صداق المثل	10
75	إذا رضيت المرأة بأقل من صداق المثل	11
76	نكاح الشغار	12
77	إذا سمى مهراً لهما أو لأحدهما في نكاح الشغار	13
77	في نكاح المتعة	14
77	في الخطبة على الخطبة في حالة عدم الركون	15
78	في الخطبة على الخطبة في حالة الركون	16
79	النكاح على صداق مجهول	17
80	اشتراط المنكح حياء على الخاطب	18
80	إذا تزوجها على صداق مسمى ثم زاد عليه	19
81	نكاح التفويض	20
81	أدلة جواز نكاح التفويض	21
82	إذا لم يتراضيا على شيء مقدر في نكاح التفويض	22
82	إن طلق قبل الدخول والتسمية	23
	إيجاب التوارث إن حصل موت قبل الفرض في نكاح	24
82	التفويض	
83	تزوجها على حكمه أو حكمها أو حكم فلان	25
84	إذا أعتق أمته على أن تزوجه نفسها	26

84	 من أعتق أمته على أن يكون عتقها صداقها	27
84	 إذا خالعتها قبل الدخول على مال تدفعه إليه	28
85	 إذا وهبت له صداقها قبل القبض أو بعده	29
85	 امتناع تسليم المرأة نفسها حتى تقبض الصداق	30
86	 إذا انضم إلى النكاح عقد بيع	31
86	 الاختلاف في قدر الصداق	32
87	 الاختلاف في قبض الصداق	33

باب: عيوب النكاح

89	 لزوم المهر إذا ثبت النكاح	1
89	 إذا لم يعلم الزوج بالعيب حتى دخل	2
90	 في تركه قدر ربع دينار نظير الاستمتاع	3
90	 العيب يكون بالرجل	4
91	 إذا تزوجا سليمين ثم حدث العيب	5
91	 العيوب التي لا ترد بها الزوجة	6

باب: العيوب التي توجد بالزوج خاصة

94	 الخصي يمكنه الوطء لكنه لا ينزل	1
94	 العنين يصح منه الوطء	2
95	 في الأجل الذي يضرب للعنين	3
95	 في عدم الحكم بعنته بدعوى الزوجة	4
96	 انتهاء الأجل المضروب للعنين	5
97	 تكميل الصداق على العنين	6
97	 إذا طلق عليه بالعنة	7

باب: في متعة الطلاق

98	 لمن تكون متعة الطلاق	1
----	----------------------------	---

باب: النفقة على الأزواج في النكاح

100	 متى تجب النفقة	1
101	 المعتبر بالنفقة	2
102	 إذا كان مثلها لا يكفيها خادم واحد	3
102	 إذا أعسر الزوج بالنفقة	4
103	 دليل ضرب الأجل للمعسر عن النفقة	5

103	عدم مفارقة من تزوجت فقيراً عالمة به	6
103	طلاق المعسر بالنفقة	7
103	الإعسار بالصداق	8

باب: نكاح المريض المخوف عليه

105	في فسخ نكاح المريض المخوف عليه	1
106	في ثبوت المريض المخوف عليه على النكاح	2
106	نكاح الأمة والكافرة	3
106	نكاح المريض	4
106	في طلاق المريض المخوف عليه	5
106	ثبوت الميراث لمن طلقت في مرض الموت سواء مات في العدة أو بعدها	6
107	في كون الطلاق قبل الدخول أو بعده	7
107	ميراث المطلقة في المرض المخوف بعد أن تتزوج	8
107	إذا صح من مرضه ثم مات	9
107	إذا سألتها الطلاق وهو مريض	10
108	إن ماتت المطلقة في المرض المخوف عليه	11
108	عدة المطلقة التي مات في المرض المخوف عليه	12
108	نكاح المولى عليه	13

باب: المحرمات من النساء

110	العقد على المعتدة	1
111	التعريض بخطبة المعتدة	2
111	إذا خطب المعتدة صريحاً وتزوجها بعد العدة	3
112	من تزوج امرأة في عدتها	4
112	إذا تزوجها في العدة ودخل بها بعد العدة	5
113	إذا لم يوطأها في العدة ولا بعدها	6
113	نكاح المستبرأة	7
113	في تزويج الزانية	8
114	عدم انفساخ نكاح الزوجة	9
115	منع نكاح المحرم وذات الزوج	10
115	نكاح الحر للأمة	11
115	جواز نكاح الأمة للعبد مطلقاً	12

115		13	الحر يجمع أربع مملوكات
116		14	فيمن تزوج أمة ثم زال عنه شرط الإباحة
116		15	نكاح الأمة على الحرية
116		16	إذا قلنا إن النكاح جائز فللحرية الخيار
117		17	نكاح الحرية على الأمة
117		18	جواز نكاح حرائر أهل الكتاب
118		19	نكاح الأمة الكتابية
118		20	استواء الحر والعبد في ذلك
118		21	منع نكاح المجوسيات
119		22	نكاح الرجل أمة نفسه
119		23	تزوج الأب أمة ابنه
119		24	الابن يتزوج أمة أبيه وأمه
120		25	التزوج بأمة عبده
120		26	منع تزوج المرأة بعبدها
120		27	تزوج المرأة عبد ابنها
121		28	إذا زالت أسباب التحريم عن المرأة جاز العقد عليها
121		29	في نكاح أهل الشرك
122		30	إذا أسلم الكافران
122		31	إذا أسلم أحد الزوجين
123		32	إذا أسلمت المرأة قبل الزوج

باب : ما يحرم الجمع بينه من النساء

126		1	الجمع بعقد النكاح، وبملك اليمين
127		2	فيمن أراد نكاح أخت امرأته
127		3	في الجمع بين المرأة وامرأة أبيها
127		4	في جمع أكثر من أربع نسوة
127		5	من بانئت منه زوجته جاز له أن يتزوج كل من كان ممنوعاً من العقد عليها
128		6	إذا أسلم المشرك وعنده أكثر من أربع

باب : من التحريم

132		نوع آخر: التحريم بسبب
132		التحريم بالمصاهرة

132		2	في تحريم أمهات النساء بالعقد
133		3	في أن الربيبة تحرم بوطء الأم
133		4	عدم اشتراط الحجر في تحريم الربيبة
133		5	في أن اللمس والقبلة يقومان مقام الوطء في التحريم
134		6	الموطوءة في العدة والملاعة
134		7	الاستمتاع المعتبر في تحريم الصهر

باب : حق المقام عند الزوجة الجديدة

135		1	في كون السبع ليالي حقا للطارئة على الزوج أو له
136		2	في القسم بين الحرة والأمة

باب : في امرأة المفقود

139		1	في أن الإمام يسأل عن المفقود
139		2	في ضرب الأجل للمفقود
139		3	في مقدار الأجل المضروب للمفقود
140		4	في عدة امرأة المفقود بعد انقضاء الأجل
140		5	لا ينفق عليها في العدة من ماله
140		6	عودة المفقود في المدة أو في العدة
140		7	في زواج امرأة المفقود بغير انقضاء العدة
141		8	إذن الإمام في زواج امرأة المفقود
141		9	إذا جاء المفقود بعد زواج امرأته
141		10	عدم رجوع الزوج على امرأته بالصداق
141		11	في قسمة مال المفقود على الورثة
141		12	المفقود في معترك القتال
142		13	بقاء زوجة الأسير

باب : في الطلاق

144		1	فيما تثبت فيه الرجعة
144		2	الرجعة تكون في المدخول بها
144		3	في جملة عدة الطلاق
145		4	في طلاق العبد وطلاق الحر للأمة
145		5	في تفريق الطلاق الثلاث
146		6	في كون من طلق ثلاثاً عاصياً

147	 في كون لا رجعة في الطلاق الثلاث	7
147	 نكاح المحلل	8
148	 في أن وطء الثاني شرط في عودها إلى الأول	9
148	 وطء المطلقة ثلاثاً بالملك لا يحلها	10
148	 منع التحليل بالوطء الواقع على الوجه المحظور	11
149	 التحليل بنكاح فاسد	12
149	 في أن الاعتبار في النكاح بقصد النكاح دون المطلقة	13

باب: طلاق السنة وطلاق البدعة

151	 طلاق السنة يكون في طهر	1
151	 في الطهر الذي لم يمسه فيها	2
152	 طلاق السنة لا يكون في الطهر التالي للحیضة	3
152	 بدعة الجمع بين ثلاثة تطليقات	4
153	 في تحريم طلاق الحائض	5
153	 لزوم طلاق البدعة	6
154	 إجبار المطلق على الارتجاع	7
154	 في عدم إجبار المطلق في طهر قد مس فيه على الرجعة	8
154	 في وجه قول ابن القاسم على أنه يجبر على الارتجاع	9
155	 في طلاق الصغيرة واليائسة أي وقت شاء	10
155	 هل يوصف طلاق الصغيرة واليائسة بأنه للسنة أو البدعة	11
155	 في طلاق غير المدخول بها حائضاً	12
156	 في طلاق الحامل والمستحاضة أي وقت شاء	13

باب: طلاق الصغير والمجنون وغيرهما

157	 طلاق السكران	1
158	 طلاق المكره	2
158	 في طلاق النائم والمبرسم والمريض والهاذي	3
158	 من تزوج ونسى وحلف بالطلاق	4
158	 في عقد الطلاق قبل الزواج	5
159	 في لزوم الطلاق مع التعيين	6
159	 لا يلزم الطلاق إذا عمم	7
160	 إذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها	8
160	 تعليق الطلاق بصفة	9

161		10	في تعليق الطلاق بالمشيئة
161		11	في عدم تأثير قوله: إن شاء الله في الطلاق
162		12	إذا استثنى عدداً من الطلاق
163		13	في الاشتراط بمشيئة زيد
163		14	القول في لزوم الطلاق في الحجر وغيره
163		15	صريح الطلاق وكنائياته
165		16	فيما تضمن لفظ الطلاق
165		17	في الكناية الظاهرة
166		18	في قوله: ألبتة
166		19	في قوله: أنا منك طالق
167		20	إذا قال: أنت طالق وأراد به ثلاثاً
167		21	في قوله: اعتدى
167		22	الكنائيات يقارنها شاهد الحال
168		23	الألفاظ التي لا تصلح أن تكون كناية عن الطلاق
168		24	كتابة الطلاق باليد
168		25	الطلاق بالقلب
169		26	في الطلاق التي لم يدخل بها بالواحدة والثلاث
169		27	إيقاع الطلاق الثلاث عليها بألفاظ متناسقة
169		28	في التفريق بين ألفاظ الطلاق الثلاث
170		29	في تطليق البعض
170		30	وقوع طلاق البعض
171		31	في طلاق عضو معين
171		32	الشك في الطلاق وفي عدده
171		33	إذا قال: إحدى زوجاته طالق ولم يعينها
172		34	إذا عين وشك في التي نسيها
172		35	إذا شك في مراده بالطلاق
172		36	المسألة الدولابية
173		37	إذا طلقها دون الثلاث ثم عادت
174		38	إذا حلف بالطلاق على شيء إنه لا يفعله
174		39	إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج
175		40	في الرجعة
175		41	استحباب الإشهاد على الرجعة
175		42	بم تصح به الرجعة؟

176	 من طلق امرأته ثم ارتجعها فلم تعلم حتى تزوجت.....	43
177	 تحريم المطلقة الرجعية ما لم يرتجعها.....	44
177	 حكم العزل.....	45
177	 في فسخ النكاح.....	46
179	 إذا طلقها قبل الدخول ولها عليه مهر مسمى.....	47

باب : في الشهادة على الطلاق

181	 اختلاف الشاهدين على الطلاق.....	1
181	 متى تبدأ عدة المطلقة.....	2
181	 إذا اختلف الشاهدان في عدد الطلاق.....	3

باب : الخلوة لا توجب كمال الصداق

182	 إدعاء المرأة الوطء وإنكار الزوج له.....	1
183	 وجوب العدة في اختلافهما على الوطء أو عدمه.....	2

باب : الخيار للأمة إذا اعتقت وهي تحت عبد

184	 إذا كانت الأمة تحت حر لا خيار لها.....	1
184	 في كون الخيار طلاق.....	2

باب : في الخلع

186	 في الزيادة على الصداق في الخلع أو نقصانه.....	1
187	 في صحة الخلع مع الرضا وعدم الإضرار.....	2
187	 إذا كان الإضرار من قبل الزوج.....	3
187	 في كون الخلع طلاق.....	4
188	 منع الرجعة في الخلع.....	5
188	 الخلع مع اشتراط الرجعة.....	6
188	 عدم لحوق ما أردفه من الطلاق في عدة المختلعة.....	7
189	 نكاح المختلعة في العدة.....	8
189	 في نفقة المختلعة.....	9
189	 المخالعة على خمر أو خنزير.....	10
189	 في أنه لا رجوع عليها بشيء إذا رضي بما لا يصلح أن يعتاض به.....	11
190	 في خلع المريضة.....	12
190	 في عدم اعتبار صداق المثل في خلع المريضة.....	13

190	الخلع على الغرر.....	14
190	إذا قصد إيقاع الخلع بغير العوض.....	15
باب: في الحكمين		
192	في مشروعية الحكمين.....	1
193	للحكمين التفريق بينهما.....	2
193	كون الحكمين من الأهل.....	3
194	عدم اشتراط موافقة رأي الحكمين رأي قاضي البلد.....	4
باب: في تمليك المرأة طلاقها		
195	إجابة المرأة على تمليك الرجل لها.....	1
197	في تخيير الزوجة.....	2
198	المملكة والمخيرة ترد ما جعل إليها.....	3
باب: في الإيلاء		
200	في أدلة شروط الإيلاء.....	1
200	اشتراط الحلف على ترك وطء زوجته في الإيلاء.....	2
201	اعتبار الإيلاء بالحلف بغير الله وصفاته.....	3
201	في ضرب أجل أربعة أشهر للمولى.....	4
202	بداية أجل الإيلاء.....	5
202	في أنها لا تطلق بعد مضي الأجل.....	6
203	إذا مضى الأجل يؤخذ المولى بالفئى أو الطلاق.....	7
203	في أن طلاق المولى يكون رجعياً.....	8
203	في كون الرجعة معتبرة في الإيلاء.....	9
204	فيما إذا لم تصح الرجعة.....	10
204	فيمن ترك الوطء مضاراً دون يمين.....	11
204	في تصديقه إذا كان له عذر في ترك الوطء.....	12
باب: الظهار		
205	في حقيقة الظهار.....	1
206	لزوم الظهار في ذوات المحارم بالنسب والرضاع.....	2
206	إذا قال: أنت علي كأمي أو كمثل أمي يكون مظاهراً.....	3
207	الظهار في الأجنبية.....	4
207	متى تجب كفارة الظهار.....	5

208		6	معنى العود للمظاهر
209		7	تحريم الوطء وجميع أنواع الاستمتاع بالظهار
209		8	كفارة الظهار
209		9	في الرقبة المعتقة في كفارة الظهار
210		10	إذا كان العبد أعمى لا يجزئ
211		11	في اشتراط التتابع في الصيام
211		12	الإطعام في كفارة الظهار
211		13	في عدد الإطعام
212		14	منع الوطء قبل التكفير
212		15	عدم سقوط الكفارة عن وطء قبل التكفير
212		16	الوطء في خلال كفارة الصيام أو الإطعام
213		17	في كفارة العبد في الظهار

باب: في اللعان

215		1	فيما يكون اللعان
215		2	في كون اللعان يمين
216		3	فيما وضع له اللعان
216		4	اللعان يكون بالرؤية ويبدأ بالزوج
217		5	سقوط الحد بالتعانه
217		6	الحد ينتقل إلى المرأة
218		7	صفة الرؤية في اللعان
218		8	وجه كل من قال: يلاعن بمجرد القذف، أو بالرؤية
219		9	في إقامة الحد عليه إذا اعترف أنه وطء بعد أن رآها تزني....
219		10	إذا ظهر حمل بعد التعانه
219		11	إذا نفى حمل امرأته
220		12	اللعان في نفي النسب
220		13	الاستبراء في اللعان
220		14	في كون الاستبراء يكون بحيضة
221		15	في لعانه في نفي النسب المجرد عن القذف
221		16	في لعان الحامل
221		17	انتفاء النسب بالتعان الزوج
222		18	اللعان في النكاح الفاسد
222		19	فيمن اعترف بالحمل وادعى رؤية الزنا

222		20	في صفة اللعان
223		21	وقوع الفرقة بالتعانهما جميعاً
223		22	وقوع الفرقة باللعان
224		23	عدم الحاجة إلى حكم الحاكم بالفرقة
224		24	تحريم الزوجة باللعان مؤبداً
225		25	لحوق الولد به إن أكذب نفسه
225		26	في لعان الأخرس والخرساء
225		27	في لعان الأعمى
225		28	إذا تصادفا على انتفاء النسب والاعتراف بالزنا هل لابد في ذلك من اللعان

باب: في العدة

227		1	العدة تكون على مدخول بها
228		2	العدة بالأقراء
228		3	في معنى الأقراء
229		4	في عدة الأمة
229		5	في التسوية بين المسلمة والكتابية في العدة
230		6	متى تحل الحرة والأمة
230		7	العدة بوضع الحمل
231		8	الاعتداد بالشهور
232		9	في أدلة من تعتد بالشهور
234		10	في عدة الحرة الحائل
234		11	إيجاب عدة الوفاة على الصغيرة
234		12	في عدة غير المدخل بها
235		13	الحكمة من أجزاء الحيضة الواحدة
235		14	في التي عادت أن تحيض مرة في السنة
235		15	في التي لا عادة لها
235		16	وجه اعتداد الكتابية بالشهور وأن عليها الاستبراء
236		17	في عدة المرتابة
237		18	في عدة المريضة
237		19	اعتداد من ارتفع حيضها لغير عارض ولا سبب معتاد
238		20	في عدة المستحاضة
239		21	في عدة المستحاضة من الوفاة

239	 في أكثر مدة الحمل	22
240	 عدة أم الولد	23
240	 بقية الكلام في عدة أم الولد	24
241	 المطلقة الرجعية يموت عنها زوجها	25
241	 البائن يموت عنها زوجها	26
241	 الأمة المطلقة إذا عتقت وهي في العدة	27
242	 إذا مات عنها بعد عتقها في العدة	28
242	 في كون الرجعة تهدم العدة إلا برجعة المولى والمعسر بالنفقة	29
242	 إذا تزوجت في العدة	30

باب: في الإحداد

243	 الإحداد على كل زوجة متوفى عنها	1
244	 الإحداد الأمة الزوجة	2
244	 إحداد الحرة الصغيرة	3
244	 إحداد الكتابية	4
245	 لا إحداد على الأمة ولا على أم الولد	5
245	 معنى الإحداد	6
245	 في منع المعتدة من وفاة أو طلاق الانتقال من بيتها	7

باب: النفقة والسكنى للمطلقة الرجعية

247	 منع النفقة عن المبتوتة	1
247	 النفقة للمطلقة الحامل	2
248	 في عدم النفقة للملاعنة	3
248	 وجوب السكنى لكل مطلقة	4
248	 في عدم النفقة لمعتدة من وفاة	5
249	 سواء كانت المعتدة من وفاة حاملاً أو حائلاً	6
249	 وجوب السكنى للمعتدة من وفاة	7
249	 إرضاع المرأة ولدها ما دامت زوجة لأبيه	8
250	 إذا كانت مثلها ترضع فطلقها الأب	9
250	 نفقة الحامل المتوفى عنها في رضاع ابنها	10

باب: النفقة على الولد الصغير

252	 النفقة على البنت	1
-----	------------------------	---

252		2	عدم إلزام المرأة بالنفقة على ولدها
252		3	في نفقة الولد الموسر على أبويه المعسرين
253		4	عدم وجوب النفقة على ولد الولد ولا على الجد
253		5	عدم وجوب النفقة على الأخوة والأعمام وولد الأخوة وغيرهم

باب: في الحضانة

254		1	الحضانة حق للأم أو للولد
254		2	انقطاع حضانة الأم بزواجها
255		3	متى تنقطع الحضانة
255		4	الأب يخرج إلى بلد آخر ويريد أخذ الطفل معه
256		5	انتقال الحضانة من الأم إلى أمها
256		6	في ترتيب حق الحضانة
257		7	في انتقال الحضانة إلى عصابة الطفل

باب: في استبراء الأمة

259		1	استبراء لأمة قبل بيعها
259		2	حرمة الوطء والتلذذ بالأمة في عدتها من طلاق أو وفاة

باب: في الرضاع

260		1	القدر المحرّم من الرضاع وشرطه
261		2	وجه تحريم الرضاع من اللبن
261		3	في أن الوجور يحرم
262		4	التحريم بالسعوط
262		5	التحريم بالحقنة
262		6	الرضاعة المحرمة التي تكون في الحولين
263		7	في عدم مراعاة ما زاد على الحولين
263		8	في وجه تجويز الزيادة اليسيرة
263		9	إذا فصل في الحولين واستغنى عن اللبن بالطعام
263		10	التسوية بين اللبن إذا كان حادثاً عن وطء حلال أو حرام
264		11	التسوية بين درر اللبن من الموطوءة وغيرها
264		12	التسوية بين اللبن الحية ولبن الميتة
264		13	إذا اختلط اللبن بما لم يستهلك

265		14
265		15
266		16
266		17

كتاب البيوع

268		1
268		2
269		3
270		4
271		5
272		6
272		7
273		8
273		9
273		10
274		11
274		12
275		13

باب: في بيع المزبنة

277		1
277		2
278		3
278		4
278		5
279		6
279		7
279		8
280		9

باب في بيع الطعام قبل قبضه

1	دخول ما ملك بعقد معاوضة في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه.....	283
2	جواز هبة وقرض الطعام المبتاع الممنوع من بيعه قبل قبضه.....	283
3	إذا باع تمرأ واستثنى منه كيلاً معلوماً.....	284
4	الإقالة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه.....	284
5	في بيع الجراف أو الصبرة قبل نقله.....	285
6	فيما يجوز بيعه قبل قبضه.....	285
7	اشتراط القبض في البيع.....	286
8	في بيع الجراف.....	287
9	عدم جواز بيع ما يعلم كيلاه ووزنه جزافاً.....	288
10	خيار المشتري إذا علم كيل أو وزن ما اشتراه جزافاً.....	289
11	إذا أخبره بكيلاه فصدقه وقبضه بغير كيل.....	289
12	إذا صدقه بالكيل في النقد ثم ادعى نقصانه.....	290

باب: في أضرب المبيع

1	بيع الشيء الغائب.....	291
2	البيع على غير صفة ولا رؤية.....	291
3	معيان الصفة المطلوبة في بيع الشيء الغائب.....	292
4	إذا جاء المبيع على الصفة المشترطة أو على أعلى أو أدون منها.....	292
5	إذا تلفت السلعة المباعة على الصفة.....	293
6	النقد في بيع الشيء الغائب.....	293
7	في بيع البرنامج.....	294
8	في بيع السلعة الغائبة على رؤية متقدمة.....	294

نوع آخر: في السلم

1	في شروط بيع السلم.....	296
2	في عدم كون السلم عيناً.....	297
3	حصر المسلم بأكثر مما يمكن من الصفات.....	297
4	السلم في الرقيق والحيوان.....	298
5	السلم في الدنانير والدراهم.....	299
6	جواز السلم في اللحم.....	299

299	جواز السلم في الرؤوس والأكارع.....	7
300	في كون المسلم فيه مقدراً بكيل معلوم أو وزن أو غيره.....	8
300	وجوب كون رأس المال معلوماً.....	9
300	اشتراط كون رأس المال نقداً.....	10
300	اشتراط الأجل في السلم.....	11
301	في اعتبار الأجل القريب والبعيد في السلم.....	12
301	في كون الأجل معلوماً.....	13
302	السلم إلى الحصاد والجداد وقدم الحاج.....	14
302	وجود السلم فيه عند الأجل.....	15
302	عدم اشتراط وجود المسلم في حال العقد.....	16
303	ذكر الموضع الذي يسلم فيه.....	17
303	جواز المسامحة في بعض شروط السلم من أحد العاقلين للآخر.....	18
303	إذا أسلم في شيء موصوف ثم إذا حل الأجل أراد أخذ صنف آخر.....	19
303	إذا حل الأجل أخذ البعض أقل من الباقي.....	20
305	شرط أخذ طعام بدل طعام في السلم عن الأجل.....	21
306	السلم في طعام قرية بعينها أو حائط بعينه.....	22
306	التفاضل في المبيعات.....	23
307	منع الذرائع المؤدية إلى الربا.....	24

باب: في القرض

310	فيما يجوز قرضه.....	1
311	فيمن اقترض أمة.....	2
311	القرض يجر نفعاً.....	3
311	السفاتج بالدنانير والدراهم.....	4
312	في موضع قضاء القرض.....	5
312	في مطالبته بالقرض قبل الأجل.....	6

باب: في بيع السلم قبل قبضه

313	جواز بيع السلعة من غير بائعها بمثل أو أقل أو أكثر.....	1
-----	--	---

2	فيمن باع السلعة بثمن إلى أجل ثم أراد شراءها من الذي باعها إياه.....	313
3	في العينة.....	315

باب: في بيع الثمار

1	في بيع الثمار بشرط التبقية.....	316
2	في بيع الثمرة مطلقاً.....	317
3	بيع الثمار بعد بدو صلاحها.....	317
4	في بيع الثمرة بعد بدو صلاحها على الإطلاق.....	317
5	في وصف بدء الصلاح في الثمار.....	318
6	إذا بدى الصلاح في النخلة من بستان.....	318
7	جواز بيع ما يجاور المراح بطيبه وصلاحه.....	319
8	في عدم جواز بيع صنف من الثمار بطيب غيره.....	319
9	في بيع المقائي والمطابخ.....	320
10	في بيع الورد والياسمين والموز والقرظ والقصب والكتان....	320
11	في بيع الحنطة في سنبلها.....	321
12	في بيع الجوز والجلوز واللوز والبقلء في قشره.....	321
13	بيع الأصول مع ثمرها مؤبرة وغير مؤبرة.....	322
14	إذا أبر بعض الأرض وبعضها لم يؤبر.....	322
15	علامة التأبير في الأشجار غير النخل.....	323
16	إذا اشترى أرضاً وفيها زرع صغير ولم يبد صلاحه.....	323
17	بيع الثمار على رؤوس النخل والشجر جزافاً.....	323
18	في تعليل الفصل بين ما زاد على ثلث الكيل وبين ما قصر عنه.....	324
19	إذا باع ثمرة حائط واستثنى نخلات منه.....	324

325		20	في استثناء الجلد والسواقط في الشاة المبيعة
325		21	دلالة جواز الاستثناء
326		22	في شراء ثمر مكيل من حائط بعينه

باب: في العرية

328		1	تعليل أحكام العرية
329		2	الجوائح في الثمار
330		3	مراعاة الجائحة في ثلث الثمرة
330		4	مراعاة تلف الثلث من المكيلة
331		5	اشتراط حاجتها إلى بقائها على النخل
331		6	وضع الجوائح في البقول

باب: في منع التفاضل في بيع الذهب بالذهب (الصرف)

332		1	في بيع الحلي المكسور جزافاً
332		2	في عدم جواز تأخر القبض عن عقد الصرف
333		3	في اقتضاء الذهب والورق أحدهما من الآخر
333		4	في تطارح ما للرجل إذا كان لكل منهما ذهب حالة
333		5	إذا وجد في أحد الثمينين في الصرف نقصاناً
334		6	في تبديل السكة
		7	من اقترض ذهباً ونسبها إلى قيمتها من الدراهم أو دراهم نسبها إلى قيمتها من الذهب
334			
334		8	جواز التسامح للرفق
335		9	في عدم جواز بيع ذهب وفضة بذهب ولا بيع تمر وبر ببر
336		10	في صرف الذهب الجيد بالردئ
336		11	في المراطلة

337	12	في عدم جواز انضمام عقد البيع إلى الصرف.....
337	13	في شراء تراب الذهب والفضة.....
337	14	في عدم جواز شراء تراب الصاغة.....

باب: بيع الفرر

341	1	في بيع الأعمى وشرائه.....
341	2	في منع بيع الإنسان على بيع أخيه.....
342	3	في بيع النجش.....
342	4	في تلقي السلع وبيع الحاضر للبادي.....
343	5	في التسعير.....
344	6	في الحكرة.....
345	7	في عدم التعرض لمن جلب طعاماً وعدم جبره على بيعه.....
345	8	في بيع العريان.....
346	9	بيع الدين بالدين.....
347	10	فيما لا يجوز في الدين إلى أجل وهو ما يعرف بضع وتعجل..
347	11	في تصرف الفضولي.....
348	12	فيمن اشترى عبداً نصرانياً.....
348	13	إذا اشترى نصراني عبداً مسلماً.....
349	14	في بيع الكلاب.....
349	15	في عدم جواز بيع الزيت النجس والعذرة.....

باب: في الخيار

350	1	في جواز اشتراط الخيار من البائع والمشتري.....
350	2	انفراد من اشترط الخيار بالفسخ دون الآخر.....
351	3	في خيار المجلس.....

351		4	في وضع الخيار لتمام البيع واستقراره
352		5	في تصرف المالك في ملكه
352		6	في مدة الخيار
353		7	إذا مات مشترط الخيار
353		8	في اختلاف الورثة بين الإمضاء والفسخ
353		9	في وراثه خيار الشرط أو الرؤية أو التعيين أو الرد بالعيب...
353		10	حكم التبائع على خيار رضا فلان
354		11	إذا ثبت الخيار لغير المتبايعين فهل يثبت مع ذلك لهما
354		12	عدم اشتراط حضور العاقد الآخر عند الإمضاء أو الفسخ
355		13	الخيار المطلق
355		14	عدم جواز اشتراط النقد في بيع الخيار
355		15	تلف المبيع في أيام الخيار
356		16	اختلاط الثوبين الذين اشتراهما بالخيار
356		17	خيار الغبن

باب : في الغش والتدليس في البيوع

357		1	صحة البيع الذي فيه غش
358		2	في أن العيب يثبت الخيار للمشتري
358		3	إذا بذل البائع الأرش على ألا يرد
359		4	سقوط الخيار إلى مال
359		5	إذا تصرف في المعيب بعد العلم بعيبه
359		6	في التصرف المضطر إليه في المعيب
359		7	إذا ابتاع رجلان عبداً فوجدا به عيباً
361		8	إدعاء أن بالمبيع عيباً
361		9	إذا كان العيب حادثاً

362	إذا كان العيب لا يعلم بالمشاهدة.....	10
362	إذا حدث عند المشتري عيب ثم ظهر عيباً كان عند البائع.....	11
363	دليل أن حدوث عند المشتري العيب لا يمنع الرد.....	12
363	في دليل أنه يمسك ويرجع بالأرث.....	13
363	الرد يكون مع النقص.....	14
364	إذا مات العبد من ذلك العيب.....	15
364	ليس للمبتاع رد المبيع إذا لم يدلس البائع.....	16
364	إذا وجد بالمبيع عيبان.....	17
364	الفوت الذي يصيب العبد من موت وزمانه وهرم غيره.....	18
366	في حكم الإباق.....	19
366	في وطء المشتري للثيب.....	20
366	في وطء المشتري للبكر.....	21
367	وجوب الرد للمشتري إذا كان المبيع على حاله.....	22
367	الرد إذا كان النماء عيناً.....	23
368	في بيع الأصول وفيها الثمر، وبيع العبد له المال.....	24
370	العيوب التي توجب الرد.....	25
370	إذا زال العيب بعد العقد وقبل علم المشتري.....	26

باب : في عهدة الرقيق

374	البيع بشرط البراءة.....	1
375	في عدم البراءة مما علم من العيوب.....	2
375	وجه التفرقة بين الرقيق وغيره.....	3
376	في اشتراط البراءة من الحمل.....	4
376	في كون العبد يملك.....	5
377	في أن ملك العبد ناقص غير تام.....	6

باب: التفرقة في البيع بين الأمة وولدها

- 1 في وقت جواز التفرقة بين الأمة وولدها..... 379
- 2 في التفرقة بين الأب وولده..... 379
- 3 في عدم التفريق بين الأمة المسبية وبين ولدها..... 380

باب: التصرية

- 1 في البيع الفاسد..... 382
- 2 في تقسيم البيع الجائز إلى مساومة ومراوحة..... 383

باب: إذا اختلف المتبايعان في مقدار الثمن

- 1 صفة المسألة السابقة..... 386
- 2 إذا كان الاختلاف في البيع..... 387

باب: في الاستبراء

- 1 دليل وجوب الاستبراء..... 389
- 2 بما يكون الاستبراء؟..... 390
- 3 إذا وطئت الأمة المبعة قبل أن تستبرأ..... 390
- 4 في الدليل على أن الولد لا يكون لأكثر من أب واحد..... 392
- 5 في منع الحكم بالقافة في ولد الحرة..... 393

كتاب الإيجارات

- 1 الإجارة على منافع الأعيان..... 394
- 2 في إجارة الدور والأرضين والحوانيت وغيرها..... 395
- 3 في إجارة الأعيان..... 395
- 4 إجارة الدنانير والدراهم..... 398

398	5	في حكم عقد الإجارة.....
399	6	متى يستحق تسليم الأجرة.....
400	7	في فسخ عقد الإجارة.....
	8	استقرار الأجرة بالتمكين من المنفعة ولو لم ينتفع المستأجر بأختياره.....
400		
401	9	في أقسام الإجارة.....
401	10	في كون المنفعة المعقود عليها معلومة.....
402	11	إجارة المضمون في الذمة.....
403	12	إذا كان الكراء المضمون حالاً.....
403	13	إذا استأجر أرضاً للزراع فغرقت.....
404	14	عدم بطلان الإجارة بموت أحد المتعاقدين.....
404	15	إذا اكترى داراً فله أن يسكنها بنفسه وله أن يكرئها من غيره...
404	16	إذا اكترى دابة ليحمل عليها شيئاً فحمل عليها غيره فعطبت....
406	17	حكم من استأجر أرضاً ليزرعها شيئاً بعينه فزرعها غيره.....
	18	ليس للمستأجر أن يزرع الأرض المستأجرة ما ضرره أشد من ضرر الحنطة.....
406		
406	19	جواز اشتراط الخيار في الإجارة.....
407	20	تعيين المركوب ووصفه.....
407	21	في عدم الحاجة إلى وصف الراكب.....
407	22	في عدم تعيين استيفاء المنافع في الإجارة.....
408	23	استيفاء المنافع في الإجارة الفاسدة.....
409	24	أجرة الإجارة.....
	25	فيمن اكترى دابة إلى مكان معلوم بأجرة معلومة ثم وجد حاجته دون ذلك.....
410		

410		26	في إجارة المشاع
411		27	إجار دار بسكنى دار أخرى
411		28	إجازة الظئر
412		29	إذا اكرى دابة ولم يسم ما يحمل عليها
412		30	إذا اكرى أرضاً ليغرس فيها فانقضت مدة الإجارة
412		31	إجازة نزو الفحل
413		32	استئجار الأجير شهراً بدينار على أن يعطيه الأجير كل يوم درهماً
413		33	يكتري الدار في رمضان لذي القعدة
413		34	بيع العين المستأجرة من المستأجر وغيره
414		35	إجارة الدور وسائر العقار أكثر من سنة
414		36	ضمان ما حمله المستأجر
415		37	إذا ساق الدابة بالعصى أو ضربها فعطبت
415		38	إذا غرقت السفينة المستأجرة لحمل الطعام
416		39	في الكراء ممن غرقت سفينته
416		40	إذا اكرى إبلاً إلى الحج فأخلفه الجمال
417		41	في عدم ضمان الراعي ما هلك من الغنم
417		42	سقوط الضمان على صاحب الحمام
417		43	من استعار عبداً بغير إذن سيده أو صغيراً بغير إذن وليه
418		44	في تضمين الصناع
418		45	دليل تضمين الصناع في الجملة
419		46	في وجه إسقاط الضمان عنهم ووجه إيجابه
420		47	وجه سقوط الأجرة فيما علم هلاكه
420		48	في اختلاف الصناع ورب السلعة في العمل

باب : في الجعالة

422		1	صفة الجعل
422		2	في حكم عقد الجعالة من حيث اللزوم والجواز
423		3	عدم جواز كون الأجرة في الجعل مجهولة
423		4	فيمن جاء بأبق أو شارد ابتداء ثم طلب الأجر
424		5	مشارطة المعلم على تعليم الصبي القرآن، ومشارطة الطبيب على براء العليل
424		6	الجعالة على حفر الآبار

كتاب القراض

425		1	صفة القراض
426		2	فيما يجوز القراض به
427		3	في عدم جواز القراض بشيء من العروض والحيوان
428		4	في كون القراض عقد أمانة
428		5	في معنى جواز القراض بما اتفقا عليه من الأجزاء
429		6	اشتراط جميع الربح لأحدهما
429		7	في عدم جواز القراض إلى أجل يلزمه العمل به
429		8	في نفقة العامل في القراض
430		9	في كون النفقة ملغاه من الفضل
430		10	في عدم جواز انضمام عقد آخر إلى عقد القراض
430		11	في سفر العامل بالمال
431		12	منع مشاركة العامل غيره في المال
432		13	إذا مات أحد المتقارضين
433		14	لكل من المتقارضين فسخ العقد قبل الشروع

433	إذا خسر في مال القراض ثم عمل به من بعد فربح.....	15
434	في المستحق بالقراض الفاسد.....	16
435	فائدة الفرق بين أجرة المثل وقراض المثل.....	17
435	عدم المفاضلة في الربح إلا بحضور رأس المال.....	18
435	زكاة القراض.....	19
436	إذا اشترط رب المال الزكاة على العامل.....	20

كتاب المساقاة وكراء الأرض والمزارعة

437	فيما تجوز فيه المساقاة.....	1
438	جواز مساقاة الزرع إذا ظهر وعجز عنه زارعه.....	2
438	صفة المساقاة.....	3
439	جواز تراضيها على ما شاء من الأجزاء في المساقاة.....	4
440	في حكم المساقاة من حيث الجواز وال لزوم.....	5
440	مساقاة الحائط وفيه بياض ونخل وشجر.....	6
441	استثناء المكثري الجزء اليسير من البياض لنفسه.....	7
442	تعليق الفصل بين الثلث وما زاد عليه.....	8
442	جواز مساقاة البعل.....	9
442	انتهاء المساقاة.....	10
442	المساقاة على ثمرة بعد ظهورها.....	11
443	المساقاة على ثمرة بعد طيبها.....	12
443	الزكاة هي المساقاة.....	13
443	مساقاة النصراني.....	14
444	عدم جواز اشتراط زيادة في المساقاة لأحدهما على الآخر.....	15

باب: كراء الأرض

445	جواز كراء الأرض بالذهب والفضة وسائر العروض.....	1
445	تعليق منع كراء الأرض بالطعام.....	2

446		3	اشتراط النقد في كراء الأرض
447		4	الشركة في الزرع

كتاب الشركة

449		1	وجه جواز شركة العنان
451		2	وجوب التساوي في العمل على قدر رؤوس الأموال
453		3	اشتراط الاتفاق في الصنعة المشتركة

كتاب الرهن

455		1	جواز الرهن في الحضر والسفر
456		2	الدين الذي يجوز أخذ الرهن به
456		3	وجوب بيان ما يصح أخذ الرهن عليه
457		4	في صحة عقد الرهن من غير قبض
		5	إذا تعلق بمال الغريم حقوق الغرماء وثبت أنه رهن شيئاً لبعضهم
457			
458		6	اشتراط استدامة القبض في صحة الرهن
458		7	في عقد الرهن قبل وجوب الحق
459		8	وضع الرهن عند أمين
459		9	في جواز رهن المشاع
460		10	في باقي المشاع المرهون
460		11	إذا تأخر الإقباض إلى أن مات الراهن
460		12	ضمان الأشياء المرهونة
461		13	وجه التفريق بين ما يخفى هلاكه وبين ما يظهر
462		14	الضمان بقيمة الرهن والمقاصة به
462		15	إذا شرط في الرهن خلاف موجه

463	تلف الرهن على يد أمين.....	16
463	في تلف الرهن المضمون في يد المرتتهن.....	17
465	إذا اختلفا على عين رهن.....	18
465	من أقر لرجل بسلعة في يده وادعى أنه رهنها.....	19
465	في نماء الرهن.....	20
466	في حكم النماء الذي لا يتميز.....	21
467	نفقة الرهن.....	22
467	إذا غصب عيناً ثم رهنها مالکها منه.....	23
468	في تعلق الرهن بجملة الحق وأبعاضه.....	24
468	فيمن أراد أخذ زيادة على حقه ويكون على حقه ويكون الرهن بها.....	25
469	في الرهن يرهن فضله من دائن ثان.....	26
470	إذا رهن عبداً ثم أعتقه.....	27
471	عدم جواز وطأ الأمة بعد رهنها.....	28
473	في غلق الرهن.....	29
473	منع بيع الرهن بغير إذن المرتتهن.....	30
473	جواز توكيل الراهن المرتتهن في بيع الرهن.....	31
474	عدم جواز فسخ وكالة الوكيل في الرهن.....	32
474	في مال العبد المرهون.....	33

كتاب الحجر

476	إيناس الرشد.....	1
476	جواز بدأ الحجر على الأكابر.....	2
477	انفكاك الحجر عن الصغيرة.....	3

477		4	في حد البلوغ
		5	في الرد على قول الشافعي في فصله بين المسلمين والمشركون
478			
479		6	اشتراط حكم الحاكم في ابتداء الحجر
479		7	اشتراط حكم الحاكم لانفكاك الحجر عن المحجور عليه
480		8	في استدانة السفية بغير إذن وليه
480		9	في اختبار المحجور عليه والصغير بالإذن له في التجارة
480		10	في تصديق الوصي فيما ينفقه على اليتيم
481		11	التجارة في مال اليتيم
482		12	الأكل من مال اليتيم
482		13	طلب الوصي بماله
		14	في عدم جواز تصرف الزوجة فيما زاد على ثلث مالها إلا بإذن زوجها
483			
483		15	إذا زادت عطية الزوجة على الثلث

باب: في الحجر على المفلس وحبس المديان

485		1	في كون تقدير الحبس موكول إلى اجتهاد الحاكم
485		2	تخلية سبيل المدين إذا ثبت عسره
486		3	عدم جواز إجارة المفلس

باب: حلول الدين المؤجل

480		1	حلول الدين المؤجل بالمفلس
		2	في عدم حلول الديون التي للميت أو المفلس بل تبقى إلى أجلها
487			
488		3	من باع سلعة فأفلس المبتاع قبل أن يقبض البائع ثمنها

488	 في أحقية البائع بعين ماله في الفلس	4
488	 دليل ذلك	5
489	 إذا تلف مال المفلس بعد أن جمعه الحاكم وقبل أن يبيعه	6
489	 في تفليس الصانع	7

باب: في تجارة ودين العبد بغير إذن سيده

491	 في إفلاس المأذون له في التجارة	1
492	 ليس لغرماء المأذون سبيل على رقبتة	2

كتاب الصلح

493	 في جواز الصلح على الإنكار والإقرار	1
494	 في أضرب الصلح	2

باب: في إحياء الموات

494	 في حد حريم البئر	1
497	 في عدم جواز منع فضل مياه البراري	2
499	 فيمن سأل جاره بغرز خشبة في جداره	3
499	 إذا أذن له جاره بغرز الخشب في جداره ثم طالبه بقلعه	4
500	 إذا أراد الرجل أن يفتح في جداره المنفرد بملكه كوة	5
500	 علو الدار التي بين اثنين	6
501	 إذا تنازع السقف بين صاحب السفلى وصاحب العلو	7
501	 إذا تنازعا حائطاً بين دارين	8
502	 التصرف في الحائط المشترك	9
503	 فيمن له مسيل ماء على سطح جاره أو شرب في بستان غيره	10
503	 في طرح ما في السفينة خشية الغرق	11
504	 اصطدام مركبين في جريهما	12

باب: الوديعة

505	ادعاء المودع ردها على مالکها.....	1
506	إذا عرض للمودع سفر.....	2
506	إذا أراد المودع السفر فأودعها عند ثقة.....	3
506	في المستودع يودع الوديعة غيره.....	4
507	إذا دفع إليه مالاً في السفر يحمله إلى بلد فبعثه مع غيره.....	5
507	إذا أنفق بعض الوديعة.....	6
507	سقوط الضمان بالرد فيما له مثل مما يكال أو يوزن.....	7
508	في قبول قوله إنه رد ما أخذ.....	8
508	كراهية التجارة بالوديعة.....	9

باب: العارية

509	أنواع العارية.....	1
510	في الإعارة مدة معلومة أو مطلقة.....	2

كتاب الغصب والتعدي

511	فيمن أتلف على غيره شيئاً.....	1
512	في دفع بدل المتلف.....	2
513	عدم مراعاة ارتفاع الأسواق وانخفاضها في بدل المتلف.....	3
513	في أضرب الجنايات.....	4
514	في ضمان الشيء المغصوب باليد.....	5
515	زوال الضمان بإعادة المغصوب إلى يد مالکة.....	6
515	إذا زاد المغصوب عند الغاصب بسمن وغيره.....	7
516	إذا رده الغاصب ناقصاً في بدنه عما غصبه عليه.....	8
516	إذا كانت الجناية على المغصوب بفعل الغاصب.....	9
517	إذا لم ينتفع بما غصبه من دار أو عبد أو ثوب.....	10

518	 إذا انتفع الغاصب بالمغصوب بنفسه أو بغيره.	11
520	 إذا غصب ساحة فبنى فيها.	12
520	 إذا غصب أرضاً فزرعها.	13
520	 إن كان وقت الزرع قد فات ولا ينتفع المالك بقلعه.	14
521	 إذا أراق المسلم على ذمي خمرأ.	15
521	 حكم من غصب أمة فوطئها.	16
521	 إذا أخذ القيمة من الغاصب ثم وجد الشيء المغصوب.	17
522	 ضمان فتح قفص عن طائر فطار.	18

باب: الاستحقاق

524	 إذا غرَّت الأمة من نفسها فتزوجت على أنها حرة.	1
525	 من أحيأ مواتاً ثم جاء مستحق لها.	2
526	 في الاستحقاق من يد غاصب.	3

كتاب الحوالة

528	 شروط الحوالة.	1
-----	---------------------	---

باب: الحماله

531	 فيما تجوز فيه الحماله.	1
531	 الكفالة بالوجه.	2
532	 متى يبرأ في الكفالة بالوجه.	3
532	 الضمان لا يبرئ ذمة المضمون عنه.	4
533	 فيما تصح فيه الحماله.	5
533	 جواز الضمان عن الميت.	6
533	 براءة ضمين المال ومطالبة الكفالة.	7
535	 في موت الضمين دون حلول الحق.	8
535	 بطلان الحماله بالكتابة.	9

كتاب الوكالة

- 1 عدم افتقار التوكيل إلى حضور الخصم..... 536
- 2 فيما تجوز فيه الوكالة..... 537
- 3 إذا استوفى الوكيل ما أمر بابتياعه..... 537
- 4 فيما يجوز للوكيل وكالة مطلقة من بيعه..... 537
- 5 إذا وكله في قبض دين له على رجل..... 538
- 6 إذا دفع الدين إلى من يعترف بأنه وكيل..... 539
- 7 في كون الوكيل مؤتمن فيما بينه وبين موكله..... 540
- 8 في حكم عقد الوكالة..... 541
- 9 إذا تصرف الوكيل بعد علمه بعزل الموكل له..... 541
- 10 إذا وكله في شراء جارية أو ثوب أو عبد ولم يصفه له..... 542

كتاب الإقرار

- 1 إذا أقر بمال عظيم أو كثير..... 544
- 2 إذا أقر بأن عليه دراهم أو دنانير..... 546
- 3 إذا أقر له بدراهم كثيرة..... 546
- 4 إذا أقر له بدراهم لا قليلة ولا كثيرة..... 548
- 5 إذا أقر له بدريهمات أو دنيرات..... 548
- 6 إذا أقر له بقوله: علي ألف ودرهم..... 548
- 7 إذا أقر بأنه غصب له شيئاً..... 549
- 8 إذا أقر بكذا درهما..... 549
- 9 إذا أقر له ببضعة عشر درهماً..... 550
- 10 إذا قال له عليّ ثوب في منديل أو صندوق..... 550
- 11 في صحة الاستثناء من غير الجنس..... 550

551	12	في استثناء الأكثر من الأقل.....
	13	إذا قال: لزيد عليّ مائة درهم ثم قال بعد ذلك لزيد عليّ مائة درهم.....
552		
552	14	إذا قال لفلان عليّ ألف درهم وفلان أو فلان.....
552	15	إذا قال لفلان عليّ ألف درهم وإلا فعبدني حر.....
552	16	إذا قال: له عليّ دينار ولم يبين.....
553	17	الإقرار للأجانب الذين لا يتهم لهم.....
553	18	إذا أقر في مرضه المخوف لو ارث.....
554	19	إقراره للصديق الملاطف.....
554	20	فيمن ترك ابنين فأقر أحدهما بثالث.....
554	21	في الرد على قول الشافعي أنه لا يعطي شيئاً.....
555	22	في الرد على قول أبي حنيفة أن يعطيه قدر ما تضمنه إقراره..
555	23	لو ترك ابناً واحداً ثم أقر لرجل بأنه أخوه ابن أبيه.....
556	24	إذا قال لك وأنا غير بالغ.....
	25	إذا قال له أقررت لك في حال لست أدري حال صغر أو بلوغ أو عقل أو جنون.....
557		
	26	إذا أتى بالإقرار على وجه الشكر والتحدث به لا على وجه الإقرار.....
557		
	27	التفريق بين الإقرار بأن هذا سرج دابة فلان وبين أن هذا باب داره.....
558		

كتاب اللقطة

559	1	في جملة أحكام اللقطة.....
560	2	في دليل تعريف اللقطة سنة.....

- 3 في دفع اللقطة لمن عرف عفاصها ووكاءها..... 561
- 4 في كونه مخيراً أبعد مضي السنة بين تملكها والتصدق بها أو تركها..... 562

كتاب الشفعة

- 1 في عدم الشفعة للجار..... 565
- 2 فيما تستحق فيه الشفعة..... 565
- 3 الشفعة في الثمار..... 566
- 4 لا شفعة فيما لا يمكن قسمته أو فيما قسمته ضرر..... 566
- 5 في عدم الشفعة في ممر أرض أو مسيل ماء أو طريق إلى علو..... 567
- 6 في كون الشفعة بين الشركاء على قدر الحصص..... 567
- 7 الشفعة بين أهل الميراث..... 568
- 8 في كون أهل السهم الواحد أحق بالشفعة من بقية الشركاء..... 568
- 9 ثبوت الشفعة في كل شقص ملك بعوض..... 569
- 10 وجوب الشفعة في أنواع المعاوضات..... 569
- 11 أخذ الشفعة في المهر بقيمة الشقص..... 570
- 12 في أخذ الشقص في الصلح عن دم العمد بقيمته وعن دم الخطأ بالدية..... 570
- 13 إذا بيع مع الشقص عرض بثمن واحد..... 570
- 14 أو اشترى أشقاصاً شفيعها واحد..... 571
- 15 من باع شقصاً وله عدة شفعاء..... 571
- 16 الشفعة على التراخي أو على الفور، وحكم شفعة الغائب..... 572
- 17 في توجيه القول في مدة الشفعة..... 573

573	هبة الشفيع وشفعته.....	18
573	فيما إذا بيع الشقص بعرض أو حيوان أو طعام.....	19
574	في عهدة الشفيع.....	20
574	في كون الإقالة لا تسقط الشفعة.....	21
575	إذا بيع سهم فيه الشفعة مراراً.....	22
575	إذا أراد المشتري التصرف فخاف مطالبة الشريك بالشفعة.....	23
575	في منع هبة الشفعة أو بيعها.....	24
576	إذا بنى المشتري وغرس وعمّر ثم جاء الشفيع.....	25
576	في تصور مجيئ الشفيع.....	26
576	في أخذ الشفيع النخل بثمرها.....	27
577	إرث خيار الشفعة.....	28
577	متى تتم شفعة الخيار.....	29
577	إذا بيع الشقص بثمن إلى أجل.....	30
578	الشفعة في الحمام.....	31
578	الشفعة في العقار الذي لا ينقسم.....	32
579	في شفعة أهل الذمة.....	33
579	إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن.....	34
580	إذا حط البائع عن المبتاع شيئاً من ثمن الشفعة.....	35

كتاب القسمة

581	فيما يصح قسمه.....	1
582	إذا تشاح الشريكان فيما لا يصح قسمته.....	2
583	قسمة الذي تنقسم أعيانه.....	3
583	في أوجه القسمة.....	4
585	في قسمة الدور والدكاكين والضياع.....	5
586	في القسمة الحمام والرحى.....	6
586	في أجرة القسام.....	7
586	في القول بأنه يقسم على أقل السهام.....	8
587	إذا اشترك جماعة في سهم.....	9

باب: اللقيط

- | | | |
|-----|-------|---|
| 588 | | 1 |
| 588 | | 2 |
| 589 | | 3 |

